ديوان المظالم
The Independent Commission for Human Rights

شهادة مقدمة للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة

انتهاك الحق في تقرير المصير

جدار الضم والتوسع، الاستيطان واعتداءات المستوطنين

عمان 2011/7/27

ICHR has been constituted according to *Presidential Decree No. (59) of 1993* and Article (31) under the *Amended Basic Law of 2003*.
Main Office, Central Office (Ramallah), Tel. 00972 2 2987536/2960241 / 2986958, Fax: 00972 2 2987211, P.O. Box: 2264
Northern Office: Tel.: 00972 9 2335668, Fax: 00972 2366408
Southern Office: Tel.: 00972 22750549/2295443, Fax: 00972 22211120/222746885
Gaza Office: Tel: 972 8 2824438, Fax: 972 8 2845019
Web Page: www.ichr.ps **E-mails:** ichr@ichr.ps

انتهاكات الحق في تقرير المصير

جدار الضم والتوسع،الاستيطان و اعتداءات المستوطنين

مدخل

يعد حق تقرير المصير مبدأ قانوني ملزم يرتقي لمستوى القواعد القانونية الآمرة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة بحيث أدرجه ضمن مادته الأولى الخاصة بمقاصد الأمم المتحدة، والتي نصت على إنماء العلاقات الودية بين الأمم و على أن يكون لكل منها تقرير مصيرها.

وأكد مجلس حقوق الإنسان المنبثق من الأمم المتحدةمراراً على حق الشعب الفلسطيني الثابت والدائم وغير المشروط في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في العيش في ظل الحرية والعدالة والكرامةوا إقامة دولة مستقلة متواصلة ذات سيادة. ودعا في هذا الصدد إلى احترام وصون وحدة الأراضى الفلسطينية المحتلة بأكملها وتواصلها وسلامتها بما في ذلك القدس الشرقية. كما وحث على دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على أن ينال حقه في تقرير مصيره في اقرب فرصة.

إلا أن السياسات التوسعية الاحتلالية والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة تنتهك الحق في تقرير المصير، بمصادرة المزيد من الأراضي والتوسع الاستيطاني وبناء الجدار وتقييد حرية الحركة، والذي يقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وله انعكاسات خطيرة تساهم في تفتيت المجتمع الفلسطيني اجتماعيا وجغرافيا واقتصاديا، وتهديد التواصل الإقليمي للضفة والقطاع، فضلا عن الجهود التي تبذلها دولة الاحتلال لتغيير التركيبة السكانية في مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وتجزئة أراضيها.

كما وتنقض دولة الاحتلال بتلك الممارسات الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث جاء في مواد اتفاق غزة - أريحا اعترافا إسرائيليا بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، كما ونصت رسالة الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. كما أن قرارات الأمم المتحدة أكدت ضرورة ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير

بالشكل الفعلي استنادا إلى أسس قانونية وعوامل موضوعية يتمتع بها. ومنها قرارات الجمعية العامة رقم 2535 و 3236 و 3375.

ويخالف بناء المستوطنات وبناء جدار الضم والتوسع أحكام الشرعية الدولية، حيث يشكل البناء معوقا ماديا للاعتراف الكامل بحق تقرير المصير، ويمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه السياسية والسيطرة علىموارده الطبيعية وامتلاك الإقليم و النمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. ويجعل إقليم الدولة والذي يعتبر أحد عناصر الدولة الأساسية غير قائم من الناحية المادية. وتعد واقعة البناء شكلا من أشكال سياسة فرض الأمر الواقع، مما لها الأثر على المدى البعيد من حرمان الشعب الفلسطيني من التمتع بالحقوق التي تنبثق عن حق تقرير المصير أو الانتقاص منها.

جدار الضم والتوسع

هدف جدار الضم والتوسع الذي تم بدء العمل به في العام 2002 إلى منع دخول الفلسطينيين إلى ارض فلسطين التاريخية إلا عبر نظام امني تقيمه دولة الاحتلال، وتم ببنائه فرض وقائع جديدة على الأرض، حيث انه يمر في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. ويعلن سياسيين إسرائيليين بأنه سيكون خطا فاصلا بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية. وتم خلق حقائق أحادية الجانب ووقائع جديدة يصعب الحديث في ظلها عن إقامة دولة فلسطينية قابله للحياة وتتمتع بتواصل جغرافي على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحاصرتها. يهدف الجدار إلى ضم الأراضي والتوسع، واقتطاع مساحات بعضها مأهولة بالسكان من أراضي الضفة الغربية وعزل هذه الأراضي عن محيطها الفلسطيني بهدف ضمها مستقبلاً لإسرائيل، وبالتالي إعادة ترسيم وفرض واقع سياسي جديد.

يمتد جدار الضم والتوسع العنصري من شمال الضفة الغربية ويسير بمحاذاة خط الهدنة حيث سيبلغ طول الجدار الكلي في حال اكتماله- حسب آخر المعطيات المتوفرة لدى مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان حوالي **(753 كم)** منه **(691.41 كم)** تقريبا يقع داخل أراضي الضفة الغربية والباقي يسير بمحاذاة خط الهدنة، وسيعزل ويحاصر مساحات من محافظات طوباس، جنين، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، رام الله، القدس، بيت لحم والخليل، تقدر بحوالي (575.93 كم**2**) أي ما نسبته (10.2%) من مساحة الضفة الغربية.

ورغم الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي في العام 2004، تستكمل إسرائيل بناء جدار الضم والتوسع ولا تزال سلطات الاحتلال تتجاهل القرار الدولي الخاص بالجدار الذي يمزق الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتستمر في خرق قرارات الشرعية الدولية لاستكمال بنائه.
عزل جدار الضم والتوسع أكثر من 230 ألف مواطن مقدسي عن بقية الضفة الغربية المحتلة، وأحكم الجدار محاصرة القدس من جوانبها الأربعة، حيث يتم دخولها والخروج منها بتصاريح إسرائيلية عبر البوابات.

حتى بداية شهر تموز 2011 بلغ طول الجزء المكتمل من الجدار حوالي (440.25 كم)، أي ما نسبته (58%) من طول الجدار الكلي الذي سيبلغ في مرحلته النهائية 753 كم أي أكثر من ضعف طول الخط الأخضر، وهنالك 58.14 كم قيد الإنشاء، وأطول مسافة يقطعها الجدار هي في محافظة القدس وبلغت 137.78 كم لوجود التعرجات لضم اكبر مساحة من الأرض والمستوطنات.
تعمد رسم مسار جدار الضم والتوسع العنصري عزل ومحاصرة الكثير من التجمعات الفلسطينية التي تضم بلدات وقرى. فقد تم تعريج العديد من أجزاء الجدار من أجل ضم أراضي القرى التي تقوم عليها المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ومما يعني أن جميع القرى الفلسطينية المجاورة للمستوطنات خسرت مساحات شاسعة من أراضيها بفعل جدار الضم والتوسع، ففي سلفيت يصل طول الجدار إلى أكثر من 90 كم على الرغم من كونها اصغر محافظات الضفة وتبلغ مساحتها 203.7 كم مربع.

كما يحاصر ويطوق جدار الضم والتوسع عدد كبير من التجمعات السكنية الفلسطينية، حيث أن هناك حوالي (**1,086,079**) مواطن فلسطيني سيتأثرون بالجدار، موزعين على (**206**) تجمعاً فلسطينياُ، منهم حوالي (**338**) ألف فلسطيني معزولون بالكامل في مناطق مغلقه وموزعون على **53** تجمع 29 منها في القدس، أما الباقي فهم محاصرون بالجدار من جهة أو أكثر. وتضم المناطق المعزولة جميع التجمعات الواقعة بين الجدار والخط الأخضر أو التجمعات التي يطوقها الجدار من جميع الجهات، ويتم الوصول إليها عبر نفق أو حاجز عسكري إسرائيلي أو فتحة طريق.

عمل الجدار على ضم أكثر من 80% من المستوطنات لجهة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ويسكنها حوالي 195 ألف مستوطن إسرائيلي، بينما أصبح 70 ألف مستوطن خلف الجدار لجهة أراضي الضفة الغربية المحتلة. تعدي مسار جدار الضم والتوسع حدود الخط الأخضر وتغلغل في عمق الأراضي الفلسطينية كما تعمق في أراضي منطقتي سلفيت وقلقيلية إلى حوالي (22 كم).

ويلحق الجدار أضرارا كبيره بالسكان الفلسطينيين، حيث هناك العديد من القرى والمدن الفلسطينية التي تحولت إلى سجون يتم الدخول والخروج منها بتصاريح إسرائيلية، مثل قلقيلية التي باتت سجناً لنحو 40 ألف نسمة. كما وأن لبناء الجدار تبعات ديموغرافية خطيرة، حيث يحول دون التوسع العمراني ويتسبب في هجرة السكان الفلسطينيين من القرى والمدن المتضررة منه إلى مناطق أخرى في الأراضي المحتلة، سماها البعض بنكبة الجدار. وقد تسبب في طرد حوالي 125 ألف مقدسي خارجه خاصة في شمال القدس وشرقها، وأصبح هؤلاء مهددين بفقدان هوياتهم بعدما أحكم الطوق حول المدينة بحيث لا يمكن الدخول والخروج منها إلا عبر 11 بوابة وبتصاريح دخول.

وتسعى دولة الاحتلال ببناء المعزل الشرقي في منطقة الأغوار إلى مصادرة الأراضي تحت الماء، و عزل فلسطين عن العالم الخارجي في محاولة إسرائيلية لتقويض قيام الدولة الفلسطينية.

خضع مسار الجدار إلى تعديلات تتماشى والمصالح السياسية والاستيطانية الإسرائيلية. كما كان للمقاومة الشعبية السلمية المناهضة للجدار دوراً هاماً في مواجهة الجدار في المجالين الميداني والقانوني مما نتج عنه إصدار محكمة العدل العليا الإسرائيلية أوامر تقضي بتعديل مسار جدار الضم والتوسع في بعض المناطق من الضفة الغربية نتج عنه إعادة ترسيم سير الجدار باتجاه الغرب، ليكون أقرب إلى خط الهدنة، مما سيؤدي إلى إعادة ما مساحته **16**.72 كم2 من أراضي الضفة الغربية التي عزلها الجدار سابقاً، واقتصر التنفيذ على بعض المواقع مثل (جيوس، النبي الياس، راس عطية، راس الطيرة وبلعين)، حيث تم استرجاع حوالي **9.87 كم2** من أراضي الضفة الغربية جراء التعديل.

الانعكاسات السلبية للجدار على حقوق وحياة المواطنين الفلسطينيين

للجدار انعكاسات سلبيه كبيره على حياة المواطنين الفلسطينيين، ويقيد كافة الأنشطة الحياتية للفلسطينيين، وينتهك حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم وفي مستوى معيشي لائق وفي العيش في بيئة نظيفة، وتتلخص آثاره السلبية على مختلف الحقوق بالآتي:

الأثر على الحق في الصحة: ويؤدي تقييد حرية التنقل والحركة لديهم إلى صعوبة الوصول إلى المستشفيات الواقعة في المدن المجاورة، حيث يحكم على 80.1% من السكان الفلسطينيون الموجودين غربي الجدار و48.3% من السكان الموجودين شرقي الجدار أن يقطعوا مسافة تزيد على

(4 كم)عن تلك المسافة التي كان يجب عليهم أن يقطعو ها للوصول إلى أقرب مستشفى. إضافة إلى ذلك يشكل الجدار عقبة أمام الوصول الضروري إلى الخدمات الصحية بالنسبة لـ 73.7% من الأسر الموجودة غربي الجدار و38.6% من الأسر الموجودة شرقي الجدار.

الأثر على الحق في مستوى معيشي لائق والحياة الاقتصادية: يقوم جدار الضم والتوسع بحرمان الفلسطينيين من مواردهم الاقتصادية، كالأرض والمياه واليد العاملة. يعاني سكان المناطق المحاذية للجدار من القيود المفروضة على حركتهم من قبل قوات الاحتلال، فقد قلصت قوات الاحتلال من ساعات فتح البوابات الزراعية مما أعاق دخول المزارعين إلى أراضيهم المعزولة والخصبة الواقعة خلف الجدار مما ساهم في تدمير مزروعاتهم ومصادر دخلهم ورزقهم وعدم القدرة على تسويق منتجاتهم، مما يساهم في تدهور وضعهم الاقتصادي ورفع معدلات الفقر لديهم.
يواجه الفلسطينيين الذين يعيشون خلف الجدار صعوبة في الوصول إلى سوق العمالة، وسوق الوظائف بسبب قيود الحركة المفروضة عليهم من قبل قوات الاحتلال بطلب تصاريح لدخول إلى هذه المناطق. ونتيجة لذلك قام (23.6%) من الفلسطينيين الذين يعيشون غربي الجدار بتغيير عملهم مقارنة بنسبة21.7% من الفلسطينيين الذين يعشون شرقي الجدار.

الأثر على الحق في التعليم: يؤثر بناء الجدار سلبيا على النظام التعليمي الفلسطيني ويلحق الضرر به لاعتماد المدارس على المعلمين القادمين من مناطق واقعه خارج الجدار، حيث يواجه الطلبة والمدرسين صعوبة في التنقل والحركة عبر البوابات ومن خلال الحواجز الدائمة وغيرها. وتزداد التكلفة لهم نتيجة لانتقال الطلاب من أماكن سكنهم نحو مدارسهم الواقعة خلف الجدار. وذلك في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين بشكل عام.

الأثر على الحق في لم شمل العائلات: مس الجدار بالعلاقات الاجتماعية والأسرية للفلسطينيين، حيث يحتاج التنقل إلى تصاريح خاصة ويتم إغلاق البوابات المقامة على طرفي الجدار في ساعات محدده ضمن نظام امني صارم، حيث تغلق أحيانا بالكامل دون توضيح. لقد اثر ضم مناطق سكنيه فلسطينية على النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن (9.6%) من الأسر الفلسطينية الموجودة غربي الجدار لم تعد قادرة على زيارة أقاربها بسبب وجود الجدار، كما ضعفت القدرة على ممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية بنسبة 38.3% من الأسر الفلسطينية التي تعيش غربي الجدار. وأيضاً أصبح الجدار عقبة أمام العلاقات الاجتماعية والارتباط بين الأفراد الذين يعيشون على جانبي الجدار بنسبة 50.4%.

الأثر النفسي: بسبب الجدار يعاني كثير من الفلسطينيين من فقدان الأمل لمستقبل قراهم، وأدى هذا الوضع إلى ظهور مشاكل نفسية لديهم كالشعور بالإحباط و الاكتئاب، والقلق، والشعور بالعزلة، وذلك نتيجة لعدم وجود نظم دعم اجتماعية نتيجة لوضعهم الجديد وعزلتهم، وكثرة الحواجز التي يواجهونها ليلا ونهارا، والعلاقات الاجتماعية المحدودة، وحالة العزلة التي وضعوا فيها في ظل زيادة البطالة والفقر.

اقيم جدار الضم والتوسع حيث يتطابق مساره مع مسار الأحواض الجوفية، ومصادرة آبار المياه، ومنع حفر الآبار الارتوازية، وغيرها من الممارسات. وأدى عزل جدار الضم والتوسع للعديد من الآبار الارتوازية والينابيع إلى تردّي الأوضاع المائية في الأراضي الفلسطينية، وحد من قدرة السلطة الفلسطينية على توفير المياه الكافية للمواطنين الفلسطينيين. إن حرمان الفلسطينيين من حقهم في المياه يظهر بوضوح انتهاك دولة الاحتلال لأبسط و أهم حق من حقوق الإنسان، حيث ان معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي للمياه هو أربعة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني.

الاستيطان واعتداءات المستوطنين

يتعرض الشعب الفلسطيني لهجمة استيطانية شرسة حيث بدأت سلطات الاحتلال بتنفيذ بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في القدس لتهويدها وطرد سكانها، وبناء بؤر استيطانية جديدة في نابلس، والاعتداء على المواطنين في مختلف محافظات الوطن. تهدف الهجمة إلى تهجير الشعب الفلسطيني والتضييق عليه والاستيلاء على أراضيه من أجل تنفيذ المخططات الاستيطانية. ففي شهر أيار/2011 تمت المصادقة على مخطط استيطاني جديد لبناء 1842 وحدة استيطانيه بمستوطنة جيلو.

تشير آخر البيانات إلى أن عدد المواقع الاستيطانية في الضفة الغربية قد بلغ (470)موقعاً استيطانياً. وان عدد المستوطنات في الضفة الغربية قد بلغ (189) مستوطنة. تتكتل بشكل أساسي على أراضي محافظة القدس وجوارها، وفي رام الله. وبلغ عدد البؤر الاستيطانية حوالي (258) بؤرة موزعة على كافة أنحاء الضفة الغربية وحول المستوطنات (في محاولة لاستغلال أكبر مساحة أرض ممكنة من الفلسطينيين). تركز أكبر عدد للبؤر الاستيطانية في محافظة الخليل (42 بؤرة استيطانية)، ومحافظة نابلس (37) بؤرة.

خلال العام الماضي تصاعدت وتيرة الاستيطان وتوسيع المستوطنات بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية واستصدار قرارات ببناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية وفي داخل ومحيط القدس المحتلة، تر افق مع ذلك قيام قوات الاحتلال والمستوطنين بالاعتداء على حوالي 10364 شجرة زيتون في أراضي الضفة الغربية، تمثلت في اقتلاع آلاف أشجار الزيتون وحرقها وتقطيعها لصالح توسيع المستوطنات. وقد تزايد النشاط الاستيطاني بعد انتهاء المدة التي كانت قد أعلنتها الحكومة الإسرائيلية للوقف الجزئي للنشاطات الاستيطانية والتي انتهت بتاريخ 2010/9/26. حيث تم تسهيل البناء في المستوطنات وا ٍصدار التصاريح، وشهدت محافظة القدس بعد انتهاء فترة التجميد بناء 2164 وحدة استيطانية جديدة وشمل التوسع 13 مستوطنة، وشهدت محافظة سلفيت بناء 960 وحدة سكنيه وشمل التوسع 14 مستوطنه، بالإضافة إلى 3 مصانع استيطانية. وحتى خلال فترة التجميد شهد الواقع بناء 1680 وحدة استيطانية وشمل التوسع 120 مستوطنه.

كما وأقامت دولة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية حوالي 20 منطقة صناعية تقع في المستوطنات توصف بأنها مناطق ذات أهمية اقتصادية كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي، حيث يتم استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة ويتم احتكار السوق الفلسطيني. ونتج عن هذه المناطق الصناعية آثار مدمرة تطال جميع عناصر البيئة الفلسطينية، حيث تستبيح وتستنزف الموارد الطبيعية وتلوث الماء والهواء والتربة.

وهدفت دولة الاحتلال من نقل العديد من مصانعها إلى المناطق الفلسطينية إلى التخلص من المخلفات والنفايات والغازات الخطيرة المنبعثة منها.

الأثر البيئي للاستيطان وأثر مخلفات النفايات الصلبة

بشكل عام يتسبب التوسع الاستيطاني في خسارة فلسطينيه بأشكال مختلفة ومنها التلوث البيئي، حيث أن هناك آثار بيئية كبيره تطال البيئة والإنسان الفلسطيني نتجت عن بناء المستوطنات الإسرائيلية وا ٍقامة جدار الضم والتوسع المحاط بها، حيث أن هناك (189) مستوطنة إسرائيلية منها (20 مستوطنة صناعية)، ويبلغ عدد المصانع الإسرائيلية فيها حوالي (200) مصنع.

وتنتج أصنافاً وأنواعا مختلفة من المنتجات المضرة بالبيئة والتي تتسبب بنتائج كارثية ومدمرة على الصعيدين البيئي والصحي. تقوم المستوطنات بالتخلص من بقايا المصانع والمخلفات الصناعية بإلقائها في الأراضي الزراعية الفلسطينية المجاورة مما له انعكاسات خطيرة على البيئة في التجمعات الفلسطينية المحيطة بها، وعلى صحة المواطن الفلسطيني.

أما في محافظة نابلس فهذا ملخص للتأثير البيئي للمستوطنات الاسرائيليه، ومنها:
تدفق المياه العادمه دون معالجه تلوث وا لحاق الأذى والضرر بالأرض الزراعية وتجرف تربتها وتحدث المكاره الصحية بسبب تجميعها، عن طريق الغازات السامة المنبعثة منها والروائح الكريهة. بالإضافة إلى اختراق المياه العادمه للأرض ووصولها إلى المياه الجوفية في المنطقة وتلويثها. ومن المستوطنات التي تغرق الأراضي الفلسطينية بالمياه العادمه مستوطنة شعاري تكفا، مستوطنة الون موريه، مستوطنة ايتمار، وكل من مستوطنة ارئيل وبركان الصناعية. التي تطرح مياههما العادمه في أراضي سلفيت وبرقين وحارس وسرطه وكفر الديك, وتشكل هذه المياه تشكل مكرهة صحية وتلوث بيئي من جراء تجميعها في وادي المطوي. كما تنساب المياه العادمه في وادي المطوي إلى المياه الجوفية، التي تغذي بئر المطوي مصدر مياه الشرب لبلدة سلفيت وبلدة مرده. هذا التلوث جعل مياه هذا البئر غير صالحه للاستعمال البشري. مستوطنة شعاري تكفا، مستوطنة الون موريه، مستوطنة ايتمار.

إن وجود ستة مناطق صناعية ملحقه بمستوطنات المنطقة يجعلها من اكبر تجمع للنفايات الصلبة الخطرة التي تنتج من مخلفات المصانع، ومعظمها من مصانع البلاستيك وصناعة الاقمشه وصباغتها ومصانع طلاء المعادن والخيوط الزجاجية وغيرها والتي تلقى مخلفاتها في الأرض الفلسطينية .
إن المخلفات الصناعية لمستوطنة بركان الصناعية تهدد المنطقة المحيطة، فالغازات السامة المنبعثة من هذه المصانع التي في غالبيتها ناتجة عن احتراق مواد. أما مخلفات المصانع التي تطرح في الأجواء والأراضي الفلسطينية وتلحق الضرر الجسيم بها، تسببها مصانع قرنيه شمرون وعمانوئيل ومصانع معاليه افرايم ومصانع الون موريه ومصنع البروم في مستوطنة مجدليم قرب قصره ومصانع مستوطنة عيلي والصناعات الغذائية في مستوطنة مسواه في الأغوار، هذه المصانع تلقي بمخلفاتها في الأراضي الفلسطينية المحيطة وتنفث أبخرتها السامة في الأجواء الفلسطينية المحيطة.

أما عن انعكاسات إهمال معالجة المياه العادمة في الضفة الغربية على الفلسطينيين فيؤدي تلويث المصادر الطبيعية للمياه إلى تأزم النقص المزمن في مياه الشرب في الضفة الغربية. كما أن استعمال مياه الصرف الصحي غير المنقاة للري الزراعي قد يلوث المحاصيل الزراعية، والمس بأحد المصادر الرئيسة للدخل في الاقتصاد الفلسطيني. على المدى البعيد، من المتوقع أن يؤثر ذلك على خصوبة الأرض. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم بناء معظم المستوطنات في المناطق العالية والتلال وجرى تسييل المياه العادمة غير المعالجة إلى البلدات الفلسطينية القريبة الموجودة بشكل عام في مناطق منخفضة، وعليه تلوث المستوطنات مصادر المياه والمساحات الزراعية في البلدات الفلسطينية القريبة.

يكرس إقامة المستوطنات الانتهاك المتواصل والممنهج لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين:

- الحق في التملك الذي يتم انتهاكه من خلال السيطرة الواسعة على أراضي الضفة الغربية لصالح المستوطنات

الحق في المياه وفي مستوى معيشي لائق: تمنع المستوطنات التطوير المدني للبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية بحيث تمنع سيطرة الاحتلال على مصادر المياه في الضفة الغربية تطوير الزراعة الفلسطينية . تسيطر المستوطنات على 85% من المياه الجوفية الفلسطينية ويستهدف كل من الجدار والتوسع الاستيطاني السيطرة على المياه الجوفيةو الينابيع أيضا. و يبلغ استهلاك المستوطن الإسرائيلي أكثر من أربعة أضعاف استهلاك المو اطن الفلسطيني، حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني نحو 100لتر يوميً ا لكافة الاستخدامات مقابل بلوغ هذا المعدل نحو 353 لتر/فرد في إسرائيل، وبلوغه نحو 900 لتر/فرد يوميا للمستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية. علما بأن الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية كمتوسط لاستهلاك الفرد من المياه البالغ 150 لتر/ فرد/يوميً ا.

- الحق في حرية الحركة: تهدف الكثير من الحواجز والقيود الأخرى المفروضة على حركة الفلسطينيين وتنقلهم إلى حماية المستوطنات وخطوط سير المستوطنين .
- الحق في تقرير المصير: تقطع المستوطنات التواصل الجغرافي للفلسطينيين وتفرز عشرات الجيوب والجزر التي تحول دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على الحياة.

اعتداءات المستوطنين

استمرت اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين والأرض والموارد الطبيعية في القرى المحاذية للمستوطنات مما ينتج عنه خسائر في الممتلكات تتمثل في الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وحرق أراضي زراعية وممتلكات، ومهاجمة المزارعين ورعاة الأغنام والاعتداء عليهم بالضرب.

وهنا نماذج لبعض الاعتداءات التي تتم في ظل حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي مما يشجعهم على الاستمرار في مثل هذه الانتهاكات.

تتواصل يوما بعد يوم اعتداءات المستوطنين في مختلف مناطق الضفة ودون توقف أو تراجع في حدتها. وهذا التصعيد من قبل المستوطنين وقوات الاحتلال يأتي في إطار سياسة الضغط على المواطنين الفلسطينيين بهدف إجبارهم على الرحيل واستكمال مخططات الاستيلاء على المزيد من الأراضيوا إقامة البؤر الإستيطانيه بهدف إفراغ الأرض من سكانها . واستولوا على المزيد من الأراضي واقتلعوا أشجار الزيتون المعمرة ونصبوا كرفانات على أراضي المواطنين الفلسطينيين.

في محافظة نابلس يصعد مستوطنو مستوطنةيلسهار الإسرائيلية في الفترة الأخيرة من اعتداءاتهم بحق المواطن والأرض الفلسطينية. حيث أقدموا خلال الفترة الواقعة ما بين 20 و 23 /4 على تقطيع 40 شجرة زيتون بعمر 50 عاماً في قرية بورين، في خطوة هدفها وضرب قطاع زراعة الزيتون الذي تشتهر به القرية، حيث تعد شجرة الزيتون رمزاً لعروبة المنطقة وعنصراً أساسياً في دعم صمود المزارعين والتشبث في وطنهم. و استخدم المستوطنون المناشير بالإضافة إلى استخدام الأيدي في تكسير الأغصان لإلحاق اكبر قدر مستطاع من الإضرار في تلك الأشجار.

يشار إلى أن الاعتداءات المتكررة من قبل المستوطنين أخذت الطابع اليومي، حيث يستهدف المستوطنون في معظم اعتداءاتهم أشجار الزيتون، ويعتبر موسم الزيتون من أكثر المواسم الزراعية التي ينشط بها المستوطنون في اعتداءاتهم المتكررة فلم يسلم مزارع واحد في قرية بورين إلا تضرر من اعتداءات المستوطنين بشكل أو بآخر. تجدر الإشارة إلى أن جيش الاحتلال وكعادته يوفر الأمن والحماية للمستوطنين أثناء اعتداءاتهم المستمرة، بل أن شرطة الاحتلال توفر الغطاء القانوني للمستوطنين لمواصلة أعمال التخريب والتدمير وبث الخراب في المنطقة.

من جهة أخرى يواصل الاحتلال الإسرائيلي بالتنسيق مع المستوطنين أعمال التوسعة في المستوطنة، حيث شرع منذ بداية شهر نيسان 2011 بإجراء سلسلة خطوات من اجل جلب عدد إضافي من المستوطنين إلى المستوطنة، وذلك عن طريق وضع عدد من الكرفانات المتنقلة على أراضي قرية بورين و قرية عصيره القبلية والمصادرة لصالح تلك المستعمرة، حيث تبعد الكرفانات مسافة 1كم تقريباً عن مسطح البناء الحالي للمستعمرة بهدف توسيعها.

بلغت اعتداءات المستوطنين في النصف الثاني من العام 2010 حوالي 439 اعتداء، و وصل عدد الاعتداءات في شهر أكتوبر/تشرين أول وحده 127 اعتداء.

أما في النصف الأول من العام 2011 فقد بلغت اعتداءات المستوطنين "437" اعتداء توزعت على كالتالي:

1. "155" اعتداء تركزت معظمها في محافظة نابلس و"109" اعتداءات في محافظة الخليل.
2. "197" اعتداء على المدنيين الفلسطينيين اغلبها بالضرب، أدت إلى استشهاد"3" مواطنين في كل من المحافظات التالية (الخليل، القدس، نابلس) بالإضافة"7" حالات اختطاف للأطفال توزعت على (الخليل، القدس، نابلس).
3. "121" اعتداء على الممتلكات الفلسطينية توزعت بيت اعتداءات على مركبات ومحال تجارية، أما الأماكن الدينية فقد تعرضت على مدار الأشهر الماضية إلى ما يقارب من " 20" اعتداء شملت إحراق للأماكن الدينية أو محاولات الاقتحام.
4. "26" عملية إغلاق لطرق رئيسية أمام حركة المواطنين الفلسطينيين.

ومن جهة أخرى بلغت مساحة الأراضي المعتدي عليها من قبل قوات الاحتلال و(المستوطنين) بالدونم" **12155.5**" **منها** "**4154**" دونم تم الاعتداء عليها من قبل المستوطنين على الأراضي وتشمل الأراضي المجرفة بلغت مساحتها "**1093**" دونم، في حين بلغت مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها"**781**" دونم، في حين وصلت مساحة الأراضي المحروقة بفعل اعتداءات المستوطنين إلى"**490**" دونم.

نماذج لممارسات واعتداءات المستوطنين:

- أقدمت مجموعة من المستوطنين فجر يوم الثلاثاء 3-5-2011 على إحراق مسجد في بلدة حواره جنوب مدينة نابلس، و أتت النيران على جزء من المسجد، وجزء من المنبر وا تلاف شبكة الكهرباء، وأجهزة الصوت الخاصة بالأذان، بالتزامن مع اشتعال النار قرب آذان الفجر وحضور المصلين للمصلى، ما حال دون التهام النيران لكافة محتويات المصلى والعمل على إطفاء الحريق. وتتعرض دور العبادة والمدارس في القرى الفلسطينية المحاذية للمستوطنات في محافظة نابلس باستمرار لاعتداءات المستوطنين.

أتت الاعتداءات في ظلّ إطلاق الجماعات الاستيطانية المتطرفة بالضفة حملة تحريضية في أكتوبر 2010، تطالب من خلالها بهدم المساجد الفلسطينية بالضفة. وفي محافظة رام الله أقدم مستوطنون

متطرفون فجر يوم الثلاثاء 2011/6/7 على إحراق مسجد بلدة المغير الكبير شمال شرق رام الله. وأفاد شهود عيان أن مجموعه من المستوطنين المتطرفين أقدموا في الساعة 3 فجرا على إحراق مسجد بلدة المغير الكبير، واحرقوا جميع محتوياته، وكتبوا على جدرانه شعارات ضد العرب والمسلمين. وان عددا من المستوطنين أضرموا النار في أعداد كبير من إطارات السيارات حول المسجد، وقام أهالي البلدة بإخماد النيران التي أتت على أجزاء كبيرة من المسجد.

- بتاريخ 9 أيار عثرت طالبات مدرسة الساوية الثانوية للبنات في قرية الساوية/ نابلس صباحا على مدخل المدرسة على يافطات وملصقات وضعت على الجدران وباللغة العبرية تحرض ضد الفلسطينيين. وهاجم المستوطنون القرية قبل ذلك مرات عدة، وتكررت الهجمات على المدرسة من حين لآخر، مما أثر سلباً على العملية التعليمية.
- بتاريخ 12 أيار تم إغلاق حاجز حواره العسكري جنوب مدينة نابلس من قبل المستوطنين في ظل تواجد لجنود الاحتلال، حيث باشروا برشق السيارات العربية بالحجارة قرب الحاجز وعلى مفرق " ايتسهار" مما أدى إلى تحطيم عدد منها. وقام جنود الاحتلال بإغلاق الحاجز بشكل رسمي والسماح للمستوطنين بالتواجد بالمنطقة، وتم تحويل سير المركبات تجاه طريق عورتا الفرعي حتى يصلوا من وا إلى نابلس.
- وبتاريخ 30 أيار أضرم عشرات المستوطنين من مستوطنة "ايتسهار" المقامة على أراضي قرية مادما/ نابلس، النار في أراض زراعية في منطقة بئر الشعرة جنوب القرية وتبلغ مساحتها ما يقارب 7دونمات مزروعة بالشعير والقمح حيث التهمت النيران ما يقارب أربعة دونمات تقريباً .
- وكان 15 مستوطنا من المستوطنة ذاتها قد هاجم بتاريخ 5/26 المواطن حمد جبر (66 عاماُ)والاعتداء عليه بالضرب المبرح بالعصي الخشبية على رأسه أدى إلى فقدانه الوعي حيث تم نقله إلى المستشفى وتبين وجود كسر(شعر) بالجمجمة لديه ورضوض في أنحاء متفرقة من جسمه بالإضافة إلى حوالي 30 غرزه بالرأس.

- تم خلال شهر تموز الحالي قيام سلطات الاحتلال ومستوطنيهم بالاعتداء على منطقة واد قانا في دير استيا حيث طال التدمير والتخريب أكثر من 600 شجرة زيتون في تلك المنطقة والتي تتعرض باستمرار للاعتداء من قبل المستوطنين وجيش الاحتلال الإسرائيلي. وتعتبر هذه المنطقة تعتبر من أكثر المناطق استهدافا من قبل الاحتلال والمستوطنين باعتبارها منطقة غنية بالينابيع والمياه الجوفية وغنية بالغطاء النباتي المتنوع.

تفتقد المستوطنات للشرعية استنادا إلى القانون الدولي وتعد مساً فاضحا بالحقوق الأساسية للإنسان الفلسطيني، تتزايد عربدة المستوطنين يوميا؛ فمن قلع أشجار الزيتون وسرقتها، إلى حرق المزروعات،

إلى رمي المركبات الفلسطينية بالحجارةوا غلاقالطرق وا طلاق النار، بالإضافة إلى تجريف للأراضي الزراعية وضمها للمستوطنات، عدا عن الجدار والطرق الالتفافية. ما يخلق واقعا جديدا على الأرض يصعب تغييره على المدى البعيد.

يتواصل البناء الاستيطاني في ظل عدم وجود ردع جدي لوقفه، وفي ظل خلق واقع جديد وفرض الحقائق والوقائع على الأرض تتقلص بشكل صارخ فرص وجود إمكانية فعلية وحقيقية لقيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة على حدود العام 1967.
إن وجود جدار الضم والتوسع واستمرار الاستيطان في إطار توجهات الأحزاب الإسرائيلية يهدد كيان ومستقبل الشعب الفلسطيني.

خاتمة

تنقض دولة الاحتلال ببنائها الجدار المواثيق الدولية التي وقعت عليها والتي أقرت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،ويشكل كل من بناء المستوطنات و الجدار عائقا أمام ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيرهوا عاقة إقامة دولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة، حيث أنها في ظل الواقع الجديد لن تستطيع السيطرة على مواردهاوا دارة الدولة الفلسطينية وتحد من قدرة السلطة الفلسطينية على ممارسة مهامها على أرضها، وتحد من قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقوقه المشروعة تنفيذا لما نصت عليه المواثيق الدولية والتي أكدت على حق الشعوب المحتلة في تقرير مصيرها وفي تقرير مركزها السياسي وفى السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي، وعلى دولة الاحتلال احترام هذا الحقوا نهاء الاحتلال بدلا من تكريسه وفرض وقائع جديدة على الأرض.

تطالب **الهيئة** اللجنة والمجتمع الدولي برمته بالوقوف عند مسؤولياته والتحرك من اجل إنهاء الاحتلال وا نهاء الاستيطان الإسرائيليوا زالة جدار الضم والتوسع الذي يمزق الأرض الفلسطينية من خلال آليات فعالة تؤدي إلى الضغط على حكومة الاحتلال لوقفبناء الجدار و النشاطات الاستيطانية كافة لتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيروا قامة دولته المستقلة.

المراجع الأساسية التي تم الاستناد إليها:

- تقارير حديثه صادره عن وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان، 2011، رام الله.
- تقارير ونشرات صادره عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- تقارير الاستيطان الشهرية الصادرة عن دائرة الاستيطان في محافظة نابلس.
- تقارير دائرة العلاقات القومية في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله.
- دائرة الخرائط والمساحة في "بيت الشرق" بالقدس المحتلة، القدس.
- تقارير صادرة عن مؤسسة الحق، رام الله.
- إفادات ومقابلات مع مواطنين متضررين من وجود الجدار.
- تقرير الأثر البيئي للاستيطان، غسان دغلس، دائرة الاستيطان في محافظة نابلس.